

# العدالة

## تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يُتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

### نعم

القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متنسق إلى حدّ كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

### جزئياً

تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

### كلا

لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحدّ الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادق لبنان على اتفاقية "سيداو" في عام 1997 مع تحفظات على المادة (2)9 (الحقوق المتساوية فيما يتعلق بجنسية الأطفال) والمادة 16 (1) (ج)، و(و)، و(د)، و(ز) (المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية)، والمادة (1)29 (إدارة الاتفاقية والتحكيم في حالة حدوث نزاع).

## الدستور

تنص المادة 7 من الدستور لعام 1926 على أن كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية. ومع ذلك، لا يشير الدستور صراحة إلى المساواة بين الجنسين. لا يحظر الدستور التمييز على أساس نوع الجنس أو النوع الاجتماعي.

## قانون الجنسية

### الجنسية

لا يمكن للنساء اللبنانيات أن ينقلن جنسيتها لأطفالهن أو لأزواجهن الأجانب، كما هو الحال بالنسبة إلى الرجال اللبنانيين.

## القوانين الجنائية

### العنف الأسري

تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب قانون حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري، رقم ٢٩٣ لعام ٢٠١٤. يمكن تعزيز القانون إذا وُضِعَ ما إذا كان يُجرّم العنف الزوجي. تمت صياغة مشروع قانون يقترح إدخال تعديلات على القانون، ولكن لم يتم بحثه بعد من قبل البرلمان.

### الإجهاض للنجاحات من الاغتصاب

يحظر الإجهاض بموجب المواد ٥٣٩-٥٤٦ من قانون العقوبات بما في ذلك في حالات الاغتصاب.

### ختان الإناث

لم يتم التبليغ بحالات ختان إناث، لا يوجد حظر قانوني.

### الإغتصاب الزوجي

الاغتصاب الزوجي غير مُجرّم. يستثنى تعريف الاغتصاب صراحةً الجماع بالإكراه في إطار الزواج في المادتين ٥٠٣ و ٥٠٤ من قانون العقوبات لعام ١٩٤٣.

### التحرش الجنسي

لا يحظر قانون العمل التحرش الجنسي في أماكن العمل. يتضمن قانون العقوبات معاقبة بعض الأفعال الجرمية التي قد ينطبق عليها وصف التحرش الجنسي، بما في ذلك المواد ٣٨٥، ٥٠٧، ٥١٩، ٥٣٢.

### الإتجار بالأشخاص

يحظر القانون رقم ١٦٤ لعام ٢٠١١ كل أشكال الإتجار بالبشر. ومع ذلك، لا يتناول القانون تدابير الوقاية والحماية.

### الإغتصاب (غير الزوج)

يُعد الاغتصاب خارج إطار الزواج جريمة جنائية تقتضي عقوبة لا تقل عن السجن خمس سنوات.

### جرائم الشرف (العذر المخفف)

كانت المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات تسمح بالعذر المخفف لجرائم "الشرف". أُعيت هذه المادة في العام ٢٠١١.

### العمل بالجنس و قوانين مكافحة البغاء

البغاء مُجرّم بموجب المادة ٥٢٣ من قانون العقوبات، ويرتبط بيع الجنس غير القانوني في النوادي الليلية بتأشيرة الفنان.

### تبرئة المغتصب عن طريق الزواج

كانت المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات تعفي مرتكب جرائم الخطف والزنا من العقاب في حال تزوّج من الضحية. تم إلغاء المادة ٥٢٢ في العام ٢٠١٧. ومع ذلك، يتم تبرئة مرتكب الجرائم الجنسية ضد الفتيات إذا تزوج من ضحيته وإذا كانت ملابسها القضية تندرج تحت المادتين ٥٠٥ أو ٥١٨ في قانون العقوبات.

### الزنا

يُعد الزنا جريمة بموجب المواد ٤٨٧-٤٨٩ من قانون العقوبات.

### التوجه الجنسي

تجرّم المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات "كل مجامعة على خلاف الطبيعة". وقد استخدمت هذه المادة لتوجيه التهم إلى أشخاص بانتهاج سلوك مثلي. هناك سلسلة من الأحكام الصادرة عن بعض المحاكم تؤيد الموقف القائل بأنه لا ينبغي استخدام المادة ٣٤٤ لمقاضاة السلوك الجنسي بالتراضي بين البالغين.

## قوانين الأحوال الشخصية

### الحد الأدنى لسن الزواج

لا يوجد قانون يحظر الزواج المبكر. الحد الأدنى لسن الزواج يختلف بين الطوائف الدينية ويضر الفتيات. على الرغم من أن معظم الطوائف الدينية تحدد الحد الأدنى بـ ١٨ سنة للذكور، فإن جميع الطوائف تسمح للفتيات تحت سن ١٨ عامًا بالزواج.

### الوصاية على الأطفال

للرجال الوصاية على الأطفال. لا تملك النساء حقوق الوصاية، باستثناء الأزواج الأرثوذكس الأرمن.

### ولاية الرجال على النساء

مطلوب ولي أمر ذكر لإتمام الزيجات عند المسلمين والدروز. يتباين دور الولي للذكر المقبل على الزواج بحسب الطائفة عند المسلمين والدروز.

### حضانة الأطفال

للأم حضانة الأطفال الصغار. في حالات عديدة، توجد شروط صارمة تحد من حقوق الأم في الحضانة.

### الزواج والطلاق

لا تتمتع النساء بحقوق متساوية في الزواج والطلاق بموجب قوانين الأحوال الشخصية. أسباب الطلاق أو الإبطال بموجب قوانين الأحوال الشخصية الطائفية المختلفة تميز ضد المرأة.

### الميراث

بموجب قواعد الميراث التي تنطبق على المسلمين، يحق للمرأة أن تحصل على الميراث ولكن في كثير من الحالات تتلقى أقل من الرجل. على سبيل المثال، تتلقى البنات نصف الحصة التي يتلقاها الأبناء. للمسيحيين من الذكور والإناث حقوق متساوية في الميراث بموجب قانون الميراث لغير المسلمين.

### تعدد الزوجات

مسموح بتعدد الزوجات في قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين. ومع ذلك، تعدد الزوجات أمر نادر الحدوث.

## قوانين العمل

### الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل

تحظر المادة ٢٦ من قانون العمل لعام ١٩٤٦ (بصيغته المعدلة) التمييز ضد النساء في دفع الأجر.

### علامات المنازل

تستثنى علامات المنازل من الحماية بموجب قانون العمل.

### الفصل من العمل بسبب الحمل

يحظر على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل بموجب المادتين ٢٩ و ٥٢ من قانون العمل.

### إجازة الأمومة مدفوعة الأجر

بموجب قانون العمل، يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة مدتها عشرة أسابيع مدفوعة من صاحب العمل. ولكنها أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ ١٤ أسبوعاً.

### القيد القانونية على عمل النساء

يحظر قانون العمل على النساء العمل في مهن معينة تعتبر شاقة أو خطيرة.